اليه صاحب الافصاح من انها زائدة كما في الذي والتي ونحوهما لان ال التعريف في هذه
لا اشيا تغيرا ولا حجة الا ادعا زيادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال ونحو
في حالة التنوين تعرفه لانه في معناها وقال الزجاج اعمال المنون اقوى من المضاف
لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغي ان يكون نكرة ورد بان اعماله ليس للشبه بل بالنيابة
عن حرف مصدري والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمر وقال ابن عصفور اعمال
المعرف اقوى من اعمال المضاف في القياس وقيل المضاف والمنون في الاعمال سوا
قال ابو حيان وترك اعمال المضاف وذي ال عندي هو القياس لانه قد دخله خاصة
من خواص الاسم وكان قياسه ان لا يعمل وكذلك المنون لان الاصل في الاسما ان لا تعمل
فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة ويضاف للفاعل مطلقا اي مذكورا
مفعوله ومحذوفا كقوله تعالى كذكركم اباكم وقوله يفرح المومنون بنصر الله ويضاف
للمفعول ويحذف الفاعل كقوله لا يسام الانسان من دعا الخير اي دعائه الخير بذلك
يفارق الفعل الموجب للمنع فيه لتنزله اذا كان ضميرا متصلا منزلة جزئه بدليل تسكين
اخره والفصل به بين الفعل واعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز وحمل بالقياس لان م
عليه المنفصل والظاهر لانه يتصل به ضمير فاعل فلم يكن نسبة فاعليته نسبة الجزء
من الكلمة وقالت الكوفية لا يحذف بل يضمر في المصدر كما يضمر في الصفات والظرف والمصدر م
وقال ابو القاسم خلف بن فرتون ابن الابرش ينوي الى جنب المصدر قال ولا يجوز
ان يقال انه محذوف لان الفاعل لا يحذف ولا يضمر لان المصدر لا يضمر فيه لانه بمنزلة
اسم الجنس ويجوز ابقاوه اي الفاعل مع الاضافة الى المفعول في الاصح نحو قوله
تعالى في قراة عيسى بن الحارث الذماري عن ابن عامر ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله
صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقول الشاعر قرع القواقيز
افواه الاباريق وقيل لا يجوز الا في الشعر ويضاف لظرف ويعمل فيما بعده رفعا
ونصبا كالمنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال ابو حيان ومنع من ذلك الفرا
والمصدر المنون يمنع هذه المسئلة ويؤول المنون بمبني للمفعول فيرفع ما بعده على النيابة
عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب او
الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين وتلميذه قال ابو حيان يجوز اذا لزم ان يكون
البنا للمفعول لفعله اي فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما
ليس كذلك ويحذف معه اي المنون الفاعل واوجبه الفرا فقال لا يجوز ذكر الفاعل
مع المصدر المنون البتة لانه لم يسمع فالاقوال الثلاثة السابقة فيه ابو حيان وف
ام ضرام منوي تاتي هنا ورابعها قاله السيرافي لا يقدر الفاعل هنا البتة بل
ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرون درهما من غير تقدير فاعل ورد
بانه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة اذ لا بد للاطعام ممن يطعم نحو قوله
او اطعام من جهة المعنى وان قال انه مراد فقد اقر بان المصدر يتضمنه كما
الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه تقديره وان لم يصح اضماره مسيلة يذكر بعد

المصدر

المصدر البدل من فعله معموله نحو ضربا زيدا او سقيا زيدا وعامله الناصب له المصدر
عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار
الفعل نسيا منسيا وقيل عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر فعليه اي على
هذا القول يجوز تقديمه اي المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا وكذا يجوز التقديم
على القول الاول انتصابه في الاصح لانه ناب عن فعله فهو اقوى منه اذا كان غير نايب
ولانه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل لا يجوز التقديم
على القول بانه العامل قياسا على المصدر السابق قال ابو حيان والاحوط ان لا
يقدم على التقديم الا بسماع وفي تحمله اي هذا المصدر الضمير خلف صحح ابن مالك
انه يتحمل كاسم الفاعل سبيله ويعمل المصدر اسمه اي اسم المصدر الميمي العلم باجماع
فيهما اما الاول فلانه مصدر في الحقيقة كقوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم فمصابكم مصدر بمعنى اصابتكم واما الثاني وهو ما دل على المصدر
دلالة مغنية عن التضمن للاشارة الى حقيقته كيسار وبرة وفجار فلانها خالفت
المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع
موقع الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذا لم تقم مقامها في توكيد الفعل
وتبيين نوعه او مراته واما اسم المصدر الماخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام
والعطا اخذت من مواد الاحداث ووضعت لما يثاب به وللجملة من القول ولما يعطى
فمنعه اي اعماله البصرية الا في الضرورة وجوزه قياسا اهل الكوفة وبغداد
الحاقا له بالمصدر كقوله وبعد عطايك المائة الرتاعا وقوله فان ثواب الله
كل موحد وقوله فان كلامها شفا لما بيا قال الكسائي امام اهل الكوفة الا
ثلاثة الفاظ الخبز والدهن والقوت فانها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك
الخبز ولا من دهنك راسك ولا من قوتك عيالك واجاز ذلك الفراء وحكى عن
العرب مثل اعجبني دهن زيد لحيته قال ابو حيان والذي اذهب اليه في المسموع
من هذا النوع ان المنصوب فيه بفعل يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولا جرى
اعمال اسم الفاعل مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها اسم الفاعل اي هذا مبحث
اعماله وذكر معه امثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه
فما دل جنس وقوله على حدث مخرج الجامد والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وصاحبه مخرج المصدر واسم المفعول ويعمل عمل فعله مفردا او غيره اي مثنى ومجموعا
جمع سلامة وجمع تكسير ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه والخليل اعمال المثنى
والجمع الصحيح المسند للظاهر لانه في موضع يفرد فيه الفعل فخالفه فلا يقال
مررت برجل ضاربين غلماه زيدا واجاز ذا المبرد اعماله لانه لاحقه شبها بالفعل
قوي من حيث لحقه ما يلحقه وقيل لا ينصب اسم الفاعل اصلا بل الناصب
فعل مقدر بعده لان الاسم لا يعمل في الاسم حكاه ابن مالك في التسهيل وبه
يرد على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله وشرط البصرية لاعماله اعتماده على اداة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)